

مشروع

الوثيقة الاستراتيجية الإقليمية

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا



IFAD
الصندوق الدولي
للتنمية الزراعية



Via del Serafico, 107
00142 Rome, Italy
Tel +39-06-54591
Fax +39-06-5043463
Telex 620330 IFAD-I
E-mail IFAD@IFAD.ORG
Web site: www.ifad.org

الوثيقة الاستراتيجية الإقليمية

استراتيجية الصندوق للحد من الفقر الريفي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

٢	مقدمة
٢	عرض إقليمي عام
٢	الاتجاهات الاقتصادية والسكان
٣	القطاع الزراعي
٣	أبعاد الفقر الريفي
٣	تفشي الفقر
٣	من هم فقراء الريف وما هي أسباب فقرهم؟
٤	ما هي العقبات التي يواجهها الفقراء؟
٧	تجربة الصندوق في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا
٧	والدروس الهامة المستفادة
٧	خبرة الصندوق في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا
٨	الدروس المستفادة
٩	استراتيجية الإقليم الفرعي للحد من الفقر
٩	الأهداف الاستراتيجية
١٠	مجالات الأنشطة
١١	أشكال التنفيذ
١٢	ركائز خطة العمل





مقدمة

أعدت هذه الوثيقة التي تركز على الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ كجزء من الجهود المبذولة لتحديد برنامج الصندوق الاستراتيجي في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وهي تستند في جانب منها على عملية تقدير الفقر الريفي التي أجريت في الإقليم في الفترة ٢٠٠٠/١٩٩٩. وتغطي الوثيقة البلدان المقترضة التقليدية من الصندوق في الإقليم، بما في ذلك الجزائر، وجيبوتي، ومصر، وغزة والضفة الغربية، والأردن، ولبنان، والمغرب، والصومال، والسودان، وسورية، وتونس، وتركيا، واليمن^(١). وتتسم هذه البلدان (المسماة فيما بعد "الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا") بالتنوع من حيث هياكلها الاقتصادية، ومستوياتها الدخلية، وقواعد مواردها الطبيعية مما يستدعي اعتماد استراتيجية مخصصة لتلبية احتياجات البلدان المنفردة.

وفي عام ١٩٩٨، وصل العدد الإجمالي لسكان الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى نحو ٢٧٣ مليون نسمة كانت نسبة تصل إلى ٤٧٪ منهم تعيش في المناطق الريفية (١٢٧ مليون نسمة). ويتسم الإقليم الفرعي بهشاشة قاعدته الزراعية - الأيكولوجية وبالمعدلات العالية المتواصلة للنمو السكاني. وتراوح مجموع عدد الفقراء في مختلف البلدان عام ١٩٩٨ بين ٧٥ مليون نسمة و١١٠ ملايين نسمة، بما في ذلك نحو ٥٥-٨١ مليون من فقراء الريف^(٢). وقد حابت السياسات والاستثمارات الحكومية السابقة في الإقليم الفرعي المناطق الحضرية. وأدى إهمال القطاع الريفي إلى تدهور خدمات النقل والمرافق الأساسية الاجتماعية، وارتفاع معدلات الأمية الريفية (ولاسيما في صفوف الفتيات) ووهن المؤسسات المحلية، وضعف الاندماج بالاقصاد الوطني، كما أسفر عن هجرة أعداد ضخمة من شباب الريف إلى المناطق الحضرية.

عرض إقليمي عام

الاتجاهات الاقتصادية والسكان

الاتجاهات الاقتصادية - تتباين بلدان الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا تباينا شديدا من حيث الدخل الفردي، ومستويات المعيشة، والأداء الاقتصادي. ويتراوح

الدخل الفردي (المقاس على أساس حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي السنوي من ٢٣٠-٢٦٠ دولارا أميركيا في الصومال، والسودان، واليمن إلى نحو ٩٠٠ - ٣٠٠ دولار أميركي في لبنان وتركيا. وتحتل كل من مصر والأردن والمغرب موقعا وسطا في هذه السلسلة حيث تصل حصة الفرد من الناتج القومي الإجمالي فيها إلى ١٠٠ - ١٥٠ دولار أميركي. وفي حين أن بالمستطاع إدراج معظم بلدان الإقليم الفرعي في فئة البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، فإن مؤشرات التنمية البشرية فيها، على أساس مقياس التنمية البشرية، أدنى مما هو متوقع في ضوء مستوياتها الاقتصادية. وعلى سبيل المثال فإن الدخل الفردي في المغرب عام ١٩٩٩ كان يقارب ما هو قائم في الفلبين وسري لانكا، غير أن ترتيب مقياس التنمية البشرية فيها (المرتبة ١٢٤ من أصل ١٧٤ بلدا) كان أدنى بكثير مما هو عليه في البلدين المذكورين (٧٧ و ٨٤ على التوالي).

وعلى مدى العقد الماضي (١٩٩٠-١٩٩٩) تفاوتت معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي تفاوتا كبيرا في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا من بلد إلى آخر. وتشمل البلدان التي شهدت أدنى معدلات للنمو كلا من الجزائر (١,٦٪) والمغرب (٢,٣٪). أما البلدان التي نعمت بمعدلات نمو عالية فتضم كلا من لبنان (٧,٧٪) وسورية (٥,٧٪). وفي لبنان فإن هذا النمو يعزى أساسا إلى أنشطة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب، أما في سورية فيعود إلى تضافر أثر عدة سنوات من الأحوال المناخية الجيدة وارتفاع إنتاج النفط. وسجلت البلدان المتبقية في الإقليم الفرعي معدلات نمو متوسطة في الناتج القومي الإجمالي تراوحت بين ٣,٢٪ (اليمن) إلى ٤,٦٪ (تونس). ورغم أن متوسط معدلات النمو الاقتصادي كانت جيدة، فإن ارتفاع معدلات النمو السكاني خلال هذه الفترة (٢,٣٪) قد أدت إلى تحقيق تحسن صاف صغير فحسب. وبالإضافة إلى ذلك فهناك دلائل الآن على استمرار مظاهر التفاوت (من حيث الأبعاد الدخلية وغير الدخلية على حد سواء)، وهو ما يحد كثيرا من آفاق تحقيق النمو المناصر للفقراء. وأدى انخفاض الطلب على اليد العاملة في دول الخليج إلى تفاقم ظاهرة البطالة المتصاعدة في الإقليم الفرعي وخلف أثرا هائلا على تحويلات العمال المغتربين، ولاسيما في بلدان مثل مصر واليمن الذين يغطيان جانبا كبيرا من احتياجات سوق العمل اليديوي العربية.

السمات السكانية - اتسم الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا على الدوام بمعدلات النمو السكانية المرتفعة المتواصلة، والتي بلغت في المتوسط ١ و ٣٪ خلال عقد الثمانينات. ورغم أن هذا المعدل انخفض في التسعينات إلى ٢,٣٪، فإن حجم القوى العاملة مايزال يتزايد بنسبة ٣,١٪ سنويا نتيجة النمو السكاني السابق. وهبطت معدلات الخصوبة في الإقليم الفرعي من مستوياتها

العالية في السبعينات حين بلغت ٦,٦ إلى ٤,٩، على أنها تظل تقارب ٧ في بلدان مثل الصومال واليمن. وفي المتوسط فإن العدد التقديري لسكان الريف البالغ ١٢٧ مليون نسمة يمثل نحو ٤٧٪ من العدد الإجمالي للسكان في الإقليم الفرعي. وثمة تفاوتات شديدة من بلد إلى آخر في عدد سكان الريف. وعلى سبيل المثال فإنهم يشكلون نسبة تقل عن الخمس في جيبوتي ولبنان، بينما يصل نصيبهم إلى أكثر من الثلثين في الصومال والسودان. على أن الأرقام المتصلة بسكان الريف قد تشمل أو لا تشمل سكان المناطق شبه الحضرية تبعا للبلد المعني. وبالنظر إلى الافتقار إلى إحصاءات رسمية، فإن من العسير للغاية الوصول إلى تقديرات دقيقة لحجم سكان المناطق شبه الحضرية في الإقليم الفرعي. غير أن هناك بالفعل الكثير من الفقراء في المناطق المذكورة، وهم يعانون في الغالب ما يعاناه فقراء الريف.

القطاع الزراعي

مساهمة الزراعة في الاقتصاد - يتسم نصيب القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني لبلدان الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا بالانخفاض في المتوسط (نحو ١٦٪)، رغم أن قرابة ٣٦٪ من السكان النشطين اقتصاديا يعملون بالزراعة. ويرجع ذلك إلى انخفاض القدرة الإنتاجية للقطاع وضعف اندماج سكان الريف مع بقية القطاعات الاقتصادية. على أن إسهام القطاع الزراعي في الاقتصاد الكلي يتباين تباينا شديدا بين بلدان الإقليم الفرعي، حيث يتراوح مثلا من نحو ٣٪ في الأردن إلى ما يقرب من ٤٠٪ في السودان. على أن مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في معظم بلدان الإقليم الفرعي تبلغ ١٠-٢٠ في المائة. وبالمثل، فإن نصيب السكان النشطين اقتصاديا والمنخرطين في الزراعة في الإقليم الفرعي يتفاوت من ٤٪ في لبنان إلى أكثر من ٧٠٪ في الصومال. علما بأن المتوسط يبلغ زهاء ٣٠٪ بالنسبة للبلدان الأخرى.

وبدرجات متباينة، فإن كل بلدان الإقليم الفرعي، باستثناء تركيا، تعتمد على الواردات الغذائية. وقد زاد إنتاج الحبوب بنسبة تقرب من ٨٠٪ منذ الفترة ١٩٧٩-١٩٨١، ولا سيما في مصر والمغرب، وهو ما يعود أساسا إلى زيادة غلات القمح. أما الزيادات الأكثر تواضعا التي سجلت في إنتاج الشعير فتعود إلى توسيع الرقعة المزروعة وزيادة الغلات. وارتفع عدد رؤوس المجترات الصغيرة ارتفاعا كبيرا في مختلف أنحاء الإقليم الفرعي، وتضاعف حجم إنتاج اللحوم. ورغم هذه المكاسب، فإن من المنتظر أن تتسع الفجوة الغذائية بنسبة ٢,٩٪ سنويا في الفترة ١٩٩٥-٢٠١٠. وفيما يتصل بالإقليم الفرعي ككل، فإن واردات الحبوب كنسبة من مجموع الاستهلاك السنوي قد زادت من ١٥٪ في السبعينات إلى ٣٠٪ في الثمانينات.

(١) يشمل الإقليم الفرعي الآخر الذي يغطيه برنامج الصندوق أوروبا الوسطى والشرقية والدول المستقلة حديثا. وقد تم إعداد وثيقة استراتيجية منفصلة لذلك الإقليم الفرعي.

(٢) تعتمد هذه التقديرات على حسابات موظفي الصندوق. ومن العسير التوصل إلى عدد دقيق لفقراء الريف في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا حيث أن البيانات الإحصائية غير متاحة في العديد من البلدان (مثل جيبوتي، والصومال، والسودان). وتستند الأرقام الدنيا إلى التقديرات الوطنية للفقراء وتشمل أولئك الذين يعيشون في فقر مطبق؛ أما الأرقام العليا فتشمل تقديرات لعدد الناس الذين يقل دخلهم اليومي عن دولارين اثنين.

سمات القطاعين الزراعي والريفي - وإلى جانب السياسات السابقة التي أدت إلى التدهور البيئي دون أن تعود بفائدة تذكر على فقراء الريف، فإن القطاعين الزراعي والريفي في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا يجابهان عوائق شديدة من زاوية الموارد الطبيعية والمؤسسات. وتشمل عوائق الموارد الطبيعية هشاشة قاعدة الأراضي، وتدهور خصوبة التربة، وقلة الموارد المائية، وتكرر الهزات المناخية (موجات الجفاف والفيضانات). أما العوائق المؤسسية فتتضمن التوزيع غير العادل للأراضي، وعدم ضمان حيازات الأراضي، ورداءة إدارة الموارد المشتركة وعدم قدرتها على الاستثمار، وضعف استثمارات القطاع العام في المرافق الأساسية المادية والاجتماعية في المناطق الريفية، والتفاوت بين الجنسين، وقلة عدد المنظمات القاعدية وهيئات المجتمع المدني.

وفي العديد من بلدان الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، فإن القطاع الزراعي يشهد مرحلة من التحول من وضع كان فيه يخضع بشدة لتحكم الدولة إلى وضع يتأثر فيه كثيرا بقوى السوق. وحتى أوائل وأواسط التسعينات، فإن انخراط الدولة في القطاع الزراعي في العديد من البلدان اشتمل على مجموعة معقدة من تدابير دعم الأسعار، والإعانات الغذائية الاستهلاكية، وخصص الإنتاج والرقع المزروعة، والحواجز التجارية لمساندة الاكتفاء الذاتي الغذائي. وفي حين أن المزارعين تلقوا في غالب الأحيان إعانات للمدخلات (للاتسمان، والبذور، والأسمدة، والوقود) فإنهم كانوا ملزمين أيضا ببيع إنتاجهم إلى الاحتكارات الحكومية بأسعار ثابتة كانت، وطبقا للبلد المعني، أقل من أسعار الأسواق أو أعلى منها.

وعلى غرار المناطق الأخرى من العالم، فإن نظام الإعانات والقيود السوقية أدى إلى تشويه تخصيص الموارد وقاد إلى انعدام الكفاءة والركود في الاقتصاد الزراعي. وفي أعقاب برامج التحرير، فقد تم إلغاء الإعانات أو ترشيدها في العديد من بلدان الإقليم الفرعي، ونتيجة ذلك، فإن القطاع الزراعي أخذ يتواءم ببطء مع المناخ الجديد للأسواق الحرة والعولمة. ويتطلب ذلك تركيزا جديدا على خدمات الدعم الزراعي التي يوفرها أساسا القطاع الخاص، مع اضطلاع الحكومة بدور هام في تيسير وتوفير البيئة المواتية. ويتسم دور الحكومة، والمجتمع المدني (بما في ذلك المنظمات غير الحكومية)، والوكالات المانحة بأهمية حاسمة في مساعدة فقراء الريف على الاستفادة من هذا التحول.

أبعاد الفقر الريفي

تفشي الفقر

لا تتوافر الإحصاءات المتصلة بالفقر، ولا سيما الريفي منه، بسهولة في كل بلدان الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وإلى جانب ذلك فإنه في حين تم وضع تقديرات لمؤشرات أعداد الفقراء في بضعة بلدان، فإن السنوات

القاعدية وخطوط الفقر الوطنية تتباين من بلد إلى آخر، ولهذا فإن من الواجب النظر بحذر إلى أي مقارنة بين البلدان. ورغم أوجه القصور هذه، وبالاستناد إلى البيانات القطرية للبنك الدولي والبيانات القطرية المحلية، فإن معظم التقديرات الأشد تحفظا تشير إلى أن هناك قرابة ٥٥ مليون نسمة من سكان الريف يعيشون في فقر مطبق (حيث يبلغ الدخل اليومي دولارا أمريكيا واحدا تقريبا أو أقل). وقد ذكرت تقديرات الصندوق السابقة المستندة إلى خطوط فقر أعلى (أقرب إلى الخط القاعدي البالغ دولارين في اليوم) أن عدد فقراء الريف في الإقليم الفرعي يصل إلى زهاء ٨١ مليون نسمة. وكما هو متوقع فإن الفقر يظل أساسا ظاهرة ريفية إذ تتراوح نسبة الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية بين ٦٠ و٧٠٪ تقريبا تبعا لخط الفقر المستخدم. ومن بين المستجندات المقلقة في الإقليم الفرعي تفاقم اتجاهات الفقر وتفاوت الدخل في العديد من البلدان.

وهناك تحيز للقطاع الحضري فيما يتعلق بالوصول إلى المرافق الأساسية المادية والاجتماعية (أنظر الأطر الواردة أدناه). ونتيجة لذلك فإن المؤشرات الاجتماعية للقطاع الريفي ما تزال متخلفة عما هي عليه في القطاع الحضري. والحالة فيما يتعلق بالحصول على مياه الشرب النقية ومرافق الإصحاح أسوأ في المناطق الريفية بكثير منها في البلدات والمدن. وفي سورية على سبيل المثال فإن ٩٦٪ من سكان المناطق الحضرية ينعمون بخدمات الإصحاح بالمقارنة مع ٣١٪ فقط من سكان المناطق الريفية. وفي المغرب فإن نسبة ٩٨٪ من السكان الحضر يحصلون على مياه الشرب النقية بالمقارنة مع ٣٤٪ من سكان الريف. وما تزال معدلات الأمية عالية في الكثير من البلدان، ولا سيما بالنسبة للنساء. ففي حين تصل نسبة الأمية في اليمن إلى نحو ٨٠٪ في صفوف النساء و ٣٥٪ في صفوف الرجال، بينما تصل هذه النسب في المغرب إلى نحو ٦٦٪ و ٤٠٪ على التوالي وتتركز الأمية أساسا في المناطق الريفية. وفي معظم البلدان فإن معدلات الأمية في المناطق الريفية تعادل نحو ضعف ما هي عليه في المناطق الحضرية.

من هم فقراء الريف وما هي أسباب فقرهم؟

يرجع الفقر الريفي في بلدان الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا إلى مجموعة من العوامل على النطاقين الكلي والأسري. فعلى المستوى الكلي فإن قلة الموارد المتاحة من الأراضي المنزرعة، وعواقب الجفاف والفيضانات، ما تزال تؤثر بشدة على موارد رزق سكان الريف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نموذج التخطيط المركزي الذي اتبعته الكثير من البلدان في فترة ما بعد الاستقلال قد خلف وراءه سوءا في تخصيص الموارد، وانعداما في كفاءة استخدام العوامل القائمة للإنتاج، وتبسيطا للاستثمار في القطاع الزراعي، وهو ما أسهم في ضعف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الريفي وانخفاض آدائه. وأدت قلة

الاستثمارات العامة في المرافق الأساسية المادية والخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية، إلى جانب العزلة الجغرافية للعديد من هذه المناطق، إلى تهيمش فقراء الريف أكثر فأكثر. وبصفة عامة، فإن سكان الريف، ولا سيما النساء، لا يمتلكون تأثيرا سياسيا يذكر، كما أن تنظيمهم ضعيف، وغالبا ما لا تغطيهم شبكات السلامة الاجتماعية وبرامج مكافحة الفقر. وكان النزاع السياسي عاملا آخر من العوامل الكلية الرئيسية المؤثرة على الرعاية الاجتماعية في الإقليم الفرعي. فلقد وقعت حروب أهلية في كل من لبنان، والصومال، والسودان، ونشبت حرب الخليج عام ١٩٩١، وتساعد النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي على مدى العام الماضي.

وعلى المستوى الأسري، فإن عدد المعالين والوضع الصحي والتعليمي لأفراد الأسر يعتبران من العناصر الرئيسية المؤثرة على مستويات الفقر. وماتزال معدلات الخصوبة في الإقليم الفرعي عالية للغاية، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة المعالين؛ وتقل أعمار نحو ٣٠ إلى ٤٥٪ من السكان عن ١٥ سنة. أما العمر المتوقع عند الولادة فهو أقل من ٦٠ عاما في جيبوتي، والصومال، والسودان، واليمن مثلا، مما يشير إلى رداءة المستويات الصحية. كما أن معدلات الأمية ما تزال عالية. ونتيجة لذلك فإن سكان الريف يعانون من انخفاض القدرة الإنتاجية، وضعف قاعدة المهارات، وانعدام الاستعداد لمواجهة تحديات الألفية الجديدة، بما في ذلك الأسواق الحرة والعولمة. ويشير ذلك قلقا عميقا، بالنظر إلى أن أحد الأهداف الرئيسية لإعلان الألفية الصادر عن الأمم المتحدة هو خفض مستوى الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، وإرساء التعليم الابتدائي العام، وتحسين الظروف الصحية بشكل كبير.

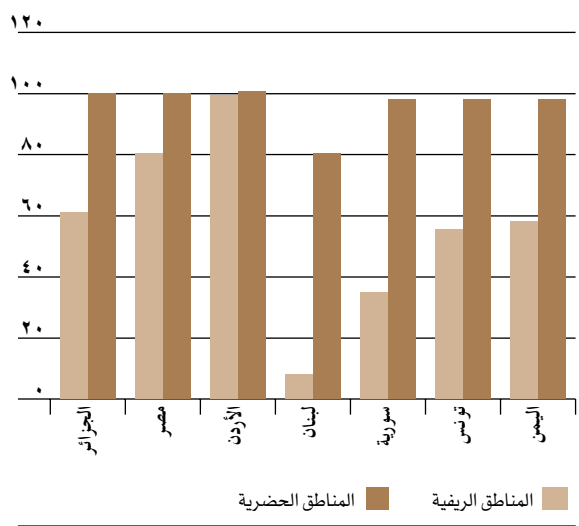
ولأسباب عملية، وبغية تحسين استهداف المشروعات، فإن الصندوق يحدد هوية فقراء الريف على أساس نظم موارد الرزق، و/أو السمات المشتركة، مثل المجموعة الإثنية أو الفئة الجنسية. والمجموعات الرئيسية لفقراء الريف المنتشرة في الإقليم الفرعي، ومن زاوية النظم الإنتاجية، هي صغار المزارعين، والرعاة، والصيادون الحرفيون، والعمال المأجورون. وتضطلع المرأة الريفية بدور حاسم في كل الأنشطة الزراعية، كما أن أهميتها آخذة بالتزايد بالنسبة للزراعة وذلك مع تحول الرجال أكثر فأكثر إلى العمالة غير الزراعية. ومن حيث السمات الشخصية، فإن الفقر يتفشى بأقصى درجاته في صفوف النازحين، والأسر التي ترأسها النساء، والشباب العاطلين عن العمل.

ما هي العقبات

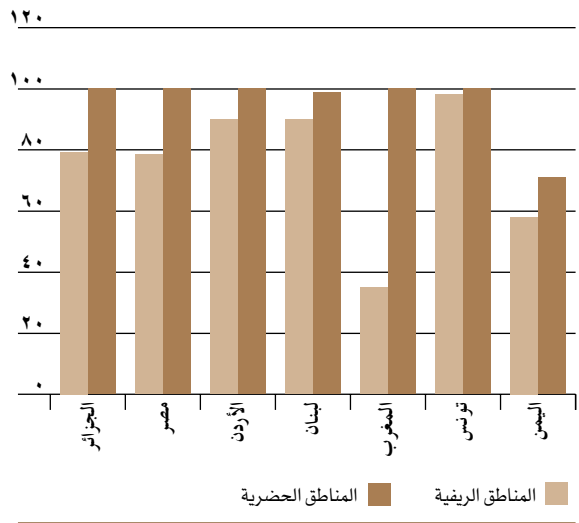
التي يواجهها الفقراء؟

المؤسسات - ثمة تقاليد ثقافية دينية ومحلية غنية في صفوف القبائل، والعشائر، والمجموعات القائمة على القربى في الإقليم الفرعي، إلا أن الأنماط الجديدة من

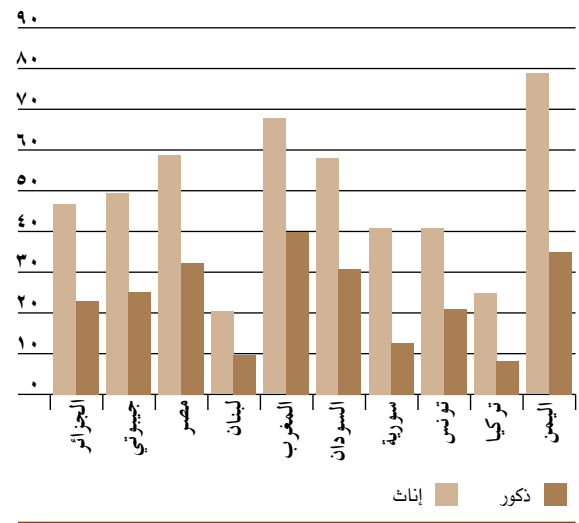
الحصول على خدمات الإصحاح. المناطق الريفية/الحضرية. ١٩٩٨ (النسبة المئوية)



الحصول على المياه النقية. المناطق الريفية/الحضرية. ١٩٩٨ (النسبة المئوية)



معدلات الأمية بحسب الفئة الجنسية (النسبة المئوية)



المصدر: (البنك الدولي (٢٠٠٠) - التنمية الريفية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا - تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٠.

الترابط بين سكان الريف التي تيسر لهم التفاعل مع المؤسسات السياسية، والإدارية، والاقتصادية ليست متطورة نسبياً. وتتسم مجموعات المواطنين والمؤسسات غير الرسمية في الإقليم الفرعي بالضآلة من حيث العدد والنطاق. وبفعل ذلك فإن سكان الريف الفقراء عاجزون عن المطالبة بحقوقهم واستحقاقاتهم؛ وليس لهم من تأثير يذكر في التفاوض مع مجموعات النخبة الأشد قوة؛ كما أنه يصعب عليهم التعامل مع المؤسسات الحكومية؛ ولا يتمتعون بصوت مسموع في الميدان السياسي المحلي.

المياه – تعتبر المياه أهم عائق منفرد يعترض طريق فقراء الريف في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا الذي يعاني من انخفاض معدلات هطول الأمطار وتقلبها ومن موجات الجفاف المتكررة. والكميات المتاحة من المياه للري محدودة مع أن الإقليم الفرعي يستخدم نسبة ٨٦٪ من مياحه للأغراض الزراعية بالمقارنة مع ٦٥٪ في معظم الأقاليم الأخرى. وعلى هذا فإن على القطاع الزراعي أن ينتج مقادير أكبر من المحاصيل بكميات أقل من المياه. وتزايد الضغوط المنافسة من جهات الاستخدام الصناعية والمنزلية باطراد، وبشكل الحصول على مياه الشرب مشكلة خطيرة في المناطق الريفية. وفي منطقة مشروع الصندوق في جبل الحص في سورية، فإن النساء ينفقن ما بين ثلاث إلى أربع ساعات كل يوم في جلب الماء. أما في السودان فإن بعض الأسر الفقيرة في منطقة مشروع الصندوق في النهود تقول أنها تنفق نسبة ٥٠٪ من مجموع دخلها النقدي على شراء مياه الشرب.

الأراضي – تؤثر مساحة الأراضي المتاحة للمزارعين والرعاة ونوعيتها على مستويات إنتاجهم. وقد أدى النمو السكاني المتصاعد وتفتت الرقع وحقوق الإرث التقليدية/الدينية إلى انخفاض حجم الحيازات. كما أن نوعية الأراضي رديئة بفعل تدهور التربة، وتناقص الخصوبة، وقرط الاستخدام، والتعرية الريحية والمائية. وقد تضرر الرعاة الفقراء، الذين تعتمد موارد رزقهم على المراعي وموارد المياه ذات الملكية المشتركة، بسبب زحف المجتمعات المحلية الحضرية والريفية، وبفعل السياسات الحكومية السابقة التي شجعت إنتاج الشعير، والرعي الجائر، والميكنة ذات الأدوات غير المناسبة لإعداد الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك فإن صرامة سياسات حيازة المراعي وضعف التنظيمات الاجتماعية قد حالاً دون استحداث برامج فعالة لإدارة الملكية المشتركة التي تشجع المستفيدين على استخدام المراعي وصونها بطريقة مستدامة.

التكنولوجيا – يعاني فقراء الريف من ضعف الاستثمارات في التكنولوجيا البعلية بالمقارنة مع عدد الأسر التي تعتمد عليها. ويتجلى ذلك في ضعف انتشار أصناف المحاصيل المحسنة القادرة على مقاومة الجفاف وتحمل الملوحة، وقلة استخدام الوسائل التكنولوجية

الموفرة للمياه، وضآلة الاستثمارات في البحوث، وندرة الاهتمام بالتقنيات المحسنة لإدارة المراعي. وبالمثل فإن السلالات الحيوانية المحسنة، أو التكنولوجيا المولدة لها، غير متاحة على الإطلاق في المناطق الريفية، أو أنها ليست في متناول الفقراء بالنظر إلى ارتفاع تكاليفها.

الأصول البشرية – لا يتمتع سكان الريف الفقراء في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا بقدرته تذكر على الوصول إلى المرافق المادية الأساسية مثل الطرق، والمياه التقنية، والإصحاح، وشبكات الاتصال والمعلومات، كما أنهم يعانون من نقص المرافق الأساسية الاجتماعية، مثل المدارس، والمستوصفات، ومراكز التدريب. وأدى انخفاض الإنفاق الحكومي بعد برامج الإصلاح الهيكلي إلى مزيد من الهبوط في الاستثمارات الحكومية في المناطق الريفية. وبسبب تعسر الوصول إلى الخدمات للنهوض بالرصيد البشري، فإن فقراء الريف عاجزون عن الانخراط في أنشطة اقتصادية مجزية. ونتيجة لذلك فإن فقراء الريف غالباً ما يعيشون في عزلة اقتصادية، ومادية، وثقافية، واجتماعية عن بقية السكان، ولا سيما في المناطق النائية مثل الأقاليم الجبلية في المغرب، وتركيا، واليمن.

الخدمات المالية – تهيمن مؤسسات القطاع العام حالياً هيمنة شديدة على قطاع الخدمات المالية في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ولا سيما فيما يتصل بتمويل الزراعة والأنشطة الاقتصادية الريفية الأخرى. وفي الماضي نحت الحكومات إلى استخدام المؤسسات المالية الحكومية في المناطق الريفية لتنفيذ البرامج القطرية الإنمائية والتخطيطية، ولتخفيض الإعانات، وتوفير المدخلات للائتمان. وكانت سياسات الإقراض التي اعتمدها هذه المؤسسات تحابي عادة كبار المزارعين وأصحاب المشروعات ممن يمتلكون الضمانات المادية أو المالية، وهو ما كان يعني استبعاد فقراء الريف. ولا تمتلك الأسر الريفية ذات الدخل المنخفض الكثير من الموارد البديلة للتمويل، كما أن المؤسسات المالية غير الرسمية والمجموعات الاجتماعية للادخار والائتمان نادرة للغاية.

البيئة السياسية – يتسم الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا بعدم الاستقرار السياسي، ورداءة التسيير، والتخيز الحضري في السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وتزيد كل هذه العوامل من هشاشة أوضاع فقراء الريف. وتخلق الحروب والنزاعات ففة جديدة من الفقراء بفعل فقد الأصول المادية أو البشرية (الأراضي، المزارع، المنازل، الأعضاء المنتجون في الأسرة، وما إلى ذلك) أو العمالة نتيجة لضعف الأوضاع الاقتصادية أو ترعرعها. وعلى الرغم من عدم توافر الأرقام، فإن من الواضح أن النزاع الأخير في غزة والضفة الغربية قد زاد بشكل هائل من معدلات الفقر في المنطقة. كما أن رداءة التسيير والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المشوهة في العديد من البلدان قد أجمحت بحق فقراء الريف الضعفاء سياسياً في غالب الأحيان.

تجربة الصندوق في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا والدروس الهامة المستفادة

استثمر الصندوق حتى ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠١ ما قيمته ٩٨٠ مليون دولار أمريكي في ٨٣ مشروعاً في البلدان المقترضة التقليدية في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، وحشد ما يصل إلى ٢٦٠ مليون دولار أمريكي من التمويل المشترك لهذه المشروعات. وقد تركزت المشروعات، وبحسب ترتيب الأهمية، على ميادين التنمية الزراعية (٤٠٪)؛ والتنمية الريفية (٢٠٪)؛ والخدمات الائتمانية والمالية (١٠٪)؛ والري (٩٪)؛ والثروة الحيوانية (٩٪)؛ ومصايد الأسماك (٦٪)؛ والبحوث (٥٪). وبالإضافة إلى ذلك فقد قدم الصندوق إلى الإقليم الفرعي ١٤ منحة ضخمة من منح المساعدة التقنية (تزيد قيمة كل منها على ١٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي) لأنشطة البحوث، والتدريب، وبناء القدرات، والتنفيذ.

خبرة الصندوق في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا

بدأ الصندوق وأرسي علاقات شراكة متينة مع الحكومات والجهات المانحة النشطة الأخرى في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ومن الزاوية التاريخية فإن المشروعات الإنمائية التي اشتملت على بناء المرافق الأساسية "الصلبة" (مثل إصلاح شبكات الري، واستصلاح الأراضي، وشق الطرق الريفية وغيرها) قد أصابت قسطاً لا بأس به من النجاح في تحقيق أهدافها وفي مساعدة فقراء الريف. وفي الآونة الأخيرة انصب اهتمام مشروعات الصندوق على المرافق الأساسية "الطرية" مثل التنمية الاجتماعية وترويج المنظمات القاعدية. وفي هذا الميدان فإن الصندوق ما يزال في مرحلة التعلم بالعمل، غير أنه شرع في تكوين ثروة من الخبرة الطيبة في الإقليم الفرعي. على أن الحاجة تدعو إلى مزيد من الوقت ومن الحلول المبتكرة لتحقيق أثر أوسع نطاقاً وأكثر استدامة.

وإلى جانب ما حققته مشروعات الصندوق الأخيرة في الإقليم الفرعي من أثر إيجابي على أهداف المشروعات الفورية (مثل تحسين المرافق الأساسية الريفية، والإنتاج الزراعي، وتنمية المشروعات الصغيرة، والخدمات المالية الريفية، وما إلى ذلك) فإنها قد اضطلعت بدور حفزي في مسائل ذات أهمية حاسمة بالنسبة لفقراء الريف. وتشمل هذه المسائل ما يلي:

(أ) **ترويج النهج التشاركي واللامركزية** – وفي حين أن النهج التشاركي كان يندرج في عداد الموضوعات المحرمة حتى فترة قصيرة، فإن مشروعات الصندوق في الإقليم الفرعي قد أدخلت تحولاتاً هاماً في السياسات من زاوية توسيع مشاركة المستفيدين واللامركزية. وتشمل عدة مشروعات في الأردن،

والمغرب، والسودان، وسورية، واليمن أنشطة ترمي إلى تفويض إدارة الموارد الطبيعية من الحكومة المركزية إلى المجتمعات المحلية.

(ب) **نماذج البرامج الوطنية** – تم توسيع نطاق العديد من البرامج التي تعود إلى مبادرة الصندوق بحيث شمل المستوى القطري. وعلى سبيل المثال فإن مشروعات استصلاح الأراضي في كل من المغرب، وسورية، وتونس التي يمولها الصندوق قد استخدمت كنماذج من جانب الحكومات لتكرارها على المستوى الوطني.

(ج) **دمج المرأة في التنمية** – في الوقت الذي مازالت فيه الحاجة تدعو إلى بذل المزيد من الجهود لتوسيع نطاق تغطية المرأة الريفية، فإن مشروعات الصندوق قد عززت من الوعي بشأن قضايا التمايز بين الجنسين في مختلف أنحاء الإقليم الفرعي. ويتزايد القبول بإدراج النساء كمجموعات مستهدفة محددة باعتباره عنصراً أساسياً من عناصر مكافحة الفقر الريفي.

(د) **الجمع بين الحد من الفقر والتنمية المستدامة** – يبرهن تركيز مشروعات الصندوق على المناطق الحدية وذات القدرات الضعيفة في الإقليم الفرعي على فعالية أنشطة إدارة الموارد الطبيعية في الحد من الفقر وترويج النمو المستدام.

(هـ) **مساعدة برامج البحوث** – اضطلع الصندوق بدور رائد في مساندة مشروعات البحوث الزراعية في الإقليم الفرعي، بما في ذلك مشروعات توليد واعتماد التكنولوجيات الجديدة المتعلقة بالفول، والقمح الصلد والحبوب الأخرى، وتحسين أساليب إدارة المحاصيل، والتي خلقت جميعها أثراً إيجابياً على غلات المزارعين الفقراء ودخولهم.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات فإن الصندوق يواجه عدة عقبات في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا تشمل ما يلي:

(أ) **تعقيد وتصلب تصميم المشروعات** – تتسم المشروعات أحياناً بشدة التعقيد مما يجعل من العسير تنفيذها نظراً إلى ضعف القدرات التقنية والإدارية لوحدة التنفيذ المحلية. وبالإضافة إلى ذلك فإن التصلب في تصميم المشروعات، ووتيرتها، وتجهيزها قد قاد في غالب الأحيان إلى العجز عن تكييفها بفعالية لتلائم الظروف المتغيرة، مثل موجات الجفاف المفاجئة أو التحولات في الأوضاع السياسية المحلية.

(ب) **عدم استدامة مخرجات المشروعات** – تعاني أنشطة ما بعد إنجاز المشروعات في الغالب من سوء التخطيط، ومن ثم، فإن أنشطة الوكالة المنفذة تنخفض انخفاضاً شديداً فور انتهاء تمويل المشروعات. ويصبح ذلك على وجه الخصوص فيما يتصل بأنشطة بناء القدرات؛ إذ قلما يحظى الموظفون المدربون بفرصة

تطبيق مهاراتهم المكتسبة حديثا بعد انتهاء المشروعات.

(ج) **ضعف المؤسسات المحلية** – تفتقر مؤسسات التنفيذ المحلية في كثير من الأحيان إلى الموظفين المؤهلين. ويعتبر التأخر في انتقاء الموظفين الرئيسيين للمشروعات والتعاقد معهم، وسرعة دوران الموظفين، وعدم كفاية الحوافز، وضعف قدرات الإدارة، من المظاهر الشائعة في الغالب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من المؤسسات المحلية تعاني من التدخلات السياسية التي تخلف أثرا سلبيا على تنفيذ المشروعات وتركيزها. وفي بعض الأحيان لا تتوافر الأموال المقابلة أو أنها لا ترد وقت الحاجة إليها. وتزيد الإجراءات والتأخيرات البيروقراطية من تفاقم هذا الوضع مما يعرقل تنفيذ المشروعات.

(د) **قلة مشاركة المستفيدين وضعف الطابع اللامركزي لاتخاذ القرارات** – على الرغم من بعض التحسن الذي شهدته السنوات القليلة الماضية، فإن عملية اتخاذ القرارات في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا ما تزال تتم من القمة إلى القاعدة. ولم تبلغ المنظمات المجتمعية المحلية ومشاركة المستفيدين مرحلة جيدة من التطور، ومن ثم، فإن الدولة ما تزال تمسك بجانب كبير من المبادرات الإنمائية. ومع أن تحولات السياسات قد أدت إلى توسيع مشاركة المستفيدين، فإن آثار هذه التحولات لم تصل على الدوام إلى المستوى الميداني، كما أن جهود التنمية التشاركية والتمكين غالبا ما واجهت عقبات سياسية. وتفتقر العديد من البلدان إلى الإطار القانوني الملائم اللازم للمؤسسات القاعدية، ولا سيما المؤسسات المالية الريفية المجتمعية.

(هـ) **ضعف الخبرة في معالجة قضايا التمايز بين الجنسين** – يعتبر الاستثمار في المرأة كعنصر فاعل من عناصر التغيير نموذجا جديدا نسبيا في بلدان الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وما زال النموذج السائد يستند إلى النمو الاقتصادي الذي تتسرب منافعه إلى المجموعات الفقيرة والمجموعات الضعيفة الأخرى، ولكن دون اهتمام خاص بالفوارق القائمة بين الجنسين وبتباين متطلباتهما. وتتردد بعض الحكومات في استخدام قسم كبير من قروضها للاستثمار في المرأة. ونتيجة لذلك فإن أنشطة المشروعات المرتبطة بالنساء غالبا ما تلقى الإهمال، كما أن تغطية النساء الريفيات ضعيفة.

(و) **بطء تقدم تحولات السياسات** – غالبا ما يكون التزام الحكومات بتحولات السياسات محدودا. وغالبا ما يوافق واضعو السياسات على ضرورة إجراء تغيير في السياسات، إلا أنهم ليسوا مستعدين لتوظيف الموارد الضرورية لتنفيذ الإصلاحات بفعالية. وبالنظر إلى

ضعف الحضور الميداني للصندوق، فإنه لم يصب الكثير من النجاح في جهوده للانخراط في حوار طويل الأجل بشأن السياسات. وحتى الآن فإن مثل هذا الحوار ارتبط فحسب بمشروعات محددة ولم يسفر على الدوام عن تدابير إصلاحية قطرية مستدامة.

الدروس المستفادة

وبناء على خبرة الصندوق في الإقليم الفرعي، فإن المشروعات المقبلة ستسعى للاستفادة من الدروس التالية:

(أ) تصميم المشروعات

• **البساطة والمرونة** – ينبغي أن توضع تصميمات المشروعات (من حيث الأهداف، والإدارة، والقضايا التقنية، والمجموعات المستهدفة، والتغطية الجغرافية) على نحو يتناسب مع القدرة المؤسسية للبلدان على تنفيذها ومراقبتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن من الواجب أن تتسم تصميمات المشروعات وعمليات صرف أموالها بالمرونة وأن تترك متسعا لإدخال التعديلات الضرورية.

• **تنفيذ البرامج عوضا عن المشروعات** – من الأفضل، من حيث الكفاءة والفعالية، الاستثمار في البرامج طويلة الأجل لدعم بضعة أهداف للسياسات عوضا عن الاستثمار في المشروعات المستقلة قصيرة الأجل التي قد تترك أثرا أقل وتتطلب تكلفة أكبر لإطلاقها وتنفيذها.

• **إشراك المنظمات المجتمعية والمستفيدين** – ينبغي إشراك المجتمعات المحلية في تصميم المشروعات بحيث تتناسب مع الاحتياجات المجتمعية منذ لحظة انطلاقها. ومن الواجب الشروع في جهود رائدة في المستقبل لاختبار الطرق البديلة لتعزيز مشاركة المستفيدين.

(ب) تنفيذ المشروعات

• **توسيع مشاركة موظفي الصندوق في التنفيذ** – يمكن أن يسهم إلقاء المزيد من المسؤوليات على عاتق موظفي الصندوق من حيث الإشراف والحضور الميداني في النهوض بالتنفيذ. وفي حين أن الأنشطة الرائدة في هذا الصدد قد حققت، افتراضا، نتائج إيجابية، فإن من الواجب الإدراك بأنها تخلف ضغوطا فيما يتعلق بوقت الموظفين والتكاليف.

• **إشراك القطاع الخاص** – ينبغي حيثما كان ذلك مناسباً أن يركز على القطاع الخاص أمر بعض الأنشطة، مثل توفير خدمات الدعم إلى القطاع الزراعي. وبالإضافة إلى ذلك فإن من الواجب استخدام المشروعات كأداة لاجتذاب استثمارات ذلك القطاع إلى المناطق الريفية (مثل المشروعات الصغيرة، والتجهيز الزراعي، والتسويق، وما إليها).

• **إشراك المنظمات المجتمعية والمستفيدين** – من

الواجب، منذ مرحلة التصميم، التوسع في إشراك المستفيدين، والمنظمات المجتمعية، والمجتمع المدني في تنفيذ المشروعات، وكذلك إشراك المجتمعات المستفيدة في أنشطة استقطاب التأييد وتغيير السياسات. ويشمل ذلك المجموعات النسائية، والمجتمعات المدنية، والمنظمات غير الحكومية، وما إليها.

• **ربط المنح بتنفيذ المشروعات** – تساعد الموارد من غير القروض على تعزيز تنفيذ المشروعات، ولا سيما المنح من خلال توظيف خماير مالية في المشروعات الرائدة والنهج الابتكارية التي تحجم الحكومات عادة عن تمويلها.

(ج) علاقات الشراكة وحوار السياسات

• **علاقات الشراكة المواضيعية مع الوكالات الأخرى** – بالنظر إلى قلة موارد الصندوق فإن من الواجب تنسيق التدخلات والأنشطة مع الوكالات المتعاونة (مثل الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وهيئات الدراسات المحلية، والمنظمات الدولية والمحلية غير الحكومية) فيما يتصل بموضوعات رئيسية مثل التمويل الريفي، والتنمية المجتمعية، وما إلى ذلك. كما ينبغي بناء أوجه التضافر والتكامل مع الشركاء الرئيسيين للصندوق في الإقليم الفرعي، مثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط "أوبك"، والبنك الإسلامي للتنمية، وما إليها.

• **حوار السياسات طويل الأجل** – ولكي يعزز الصندوق من فعاليته في ترويج التحولات في السياسات فإنه بحاجة إلى التركيز على ميدان أو ميدانين في مجال السياسات في كل بلد بغية الدعوة إلى اعتماد إصلاحات مناصرة للقراء ضمن برامجه ومشروعاته. كما أن على الصندوق أن يعمل بالتنسيق مع شركائه وأن يخطط في حوار طويل الأجل مع الحكومات في مجال السياسات. وعلى الصندوق أيضا أن يدرك بأن تحولات السياسات يمكن أن تكون بطيئة وتدرجية، وأن الأمر يقتضي المزيد من الجهود والموارد للانخراط في حوار سياسات بشأن مسائل يسود فيها التفاهم المشترك بين جميع الجهات المانحة والحكومات.

استراتيجية الإقليم الفرعي

للحد من الفقر

الأهداف الاستراتيجية

يطرح التحول التدريجي لبلدان الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا من النظم الاقتصادية الخاضعة بشدة لسيطرة الدولة إلى نظم اقتصادية أكثر اتجاها نحو الأسواق، العديد

من الفرص والكثير من التحديات أمام فقراء الريف. وتشمل الفرص تحسن العناية باحتياجاتهم عند اتخاذ القرارات؛ وزيادة الخيارات المتاحة من حيث نوع المنتجات وطرق إنتاجها؛ وتيسر الوصول إلى الأسواق والخدمات؛ وتعزز الإمكانيات المتاحة بصفة عامة للقيام بالمشروعات والأنشطة الخلاقة المدرة للدخل. أما المخاطر فتتمثل في تخلف فقراء الريف عن الركب من زاوية اتخاذ القرارات والوصول إلى الخدمات بالنظر إلى ضعفهم السياسي ولأنهم لا يعتبرون شريحة "مريحة" من شرائح المجتمع. أما دور الصندوق في الإقليم الفرعي فهو تحسين قدرة هؤلاء الفقراء على الوصول إلى الفرص الجديدة المذكورة والحد من المخاطر المحدقة التي قد ترافق عملية التحول. وفي ضوء السمات الخاصة للإقليم الفرعي ومعدلات الفقر فيه فإن الأهداف الاستراتيجية للصندوق في المنطقة تنصب على أربعة موضوعات رئيسية هي:

تمكين فقراء الريف – لا يتمتع فقراء الريف في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا بصوت مسموع في ميدان اتخاذ القرارات السياسية أو في صفوف المجتمع المدني. ويعاني هؤلاء من ضعف التنظيم، والافتقار إلى الرصيد الضروري (المادي، والبشري، والمالي، والاجتماعي) للتأثير على السياسات، كما يقاسون في الغالب من التهميش والعزلة الجغرافية. وفي أكثر الأحيان فقد تخلفت المناطق الريفية عن الركب من حيث الوصول إلى المرافق الأساسية المادية والاجتماعية، كما أن برامج الإصلاح الهيكلي التي تولت ترشيد الإنفاق العام قد أسفرت عن المزيد من الانخفاض في إنفاق القطاع العام في المناطق الريفية. وعلى هذا فإن من بين أهداف الصندوق في الإقليم الفرعي تمكين الفقراء بحيث يكون لهم أثر أكبر في صياغة سبل كسب العيش، والوصول إلى الموارد، وممارسة حقوقهم.

تنويع دخول فقراء الريف – على الرغم من الترابط الوثيق بين التمكين السياسي والاقتصادي، فإن تمكين الفقراء سياسيا لا يكفي وحده لتحسين موارد رزقهم. فهؤلاء الفقراء يحتاجون أيضا إلى إيجاد السبل اللازمة لكسب العيش بحيث يتمكنون من إطعام أسرهم، وإرسال أطفالهم إلى المدارس، والنهوض بمستوياتهم المعيشية. غير أنه بالنظر إلى قلة الموارد المتاحة من الأراضي والمياه، فليس باستطاعة كل هؤلاء الفقراء كسب عيشهم من إنتاج المحاصيل التقليدية، ومن ثم فإنهم بحاجة إلى فرص أخرى مدرة للدخل. وفي كثير من الأحيان فإن هذه الفرص محدودة بفعل قدرة التكنولوجيا والمرافق الأساسية المادية، وانخفاض مستوى المهارات، والافتقار إلى التدريب، وضعف المؤسسات المحلية، وعدم ملائمة السياسات. وعلى هذا فإن هدف الصندوق يتمثل في المساعدة على خلق بيئة مواتية ومساندة المؤسسات التي يمكن أن تساعد الفقراء على تنويع دخولهم.

قضايا التمايز بين الجنسين – ما تزال أوجه التفاوت الخطير بين الجنسين في الإقليم الفرعي قائمة على الرغم من أن الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في القطاع الريفي يتطلب تركيزا استراتيجيا على تحسين أوضاعها. ويتزايد الوعي بالدور الاقتصادي للمرأة في الإقليم الفرعي، ويرمي الصندوق إلى متابعة دوره التحفيزي في تدعيم موارد رزقها. وينسجم هذا الهدف بشكل جيد مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ الذي يشير إلى زيادة قدرات النساء على أنها عامل حاسم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

إدارة الموارد الطبيعية – تتطلب قسوة عقبات الموارد الطبيعية التي تواجه فقراء الريف في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا أن يركز الصندوق مشروعاته على إدارة الموارد الطبيعية. وعلى هذا فإن المشروعات الممولة من الصندوق في الإقليم الفرعي يجب أن تسعى إلى العناية بأمر القضايا ذات الترابط الوثيق المتصلة بالحد من الفقر، والنمو الزراعي، والإدارة البيئية المستدامة. ويقتضي الأمر التصدي على وجه السرعة لقضية شح المياه التي تعتبر أهم القضايا الماثلة. كما أن تدابير إصلاح حيازة الأراضي واستخدامها تعتبر عناصر مهمة أيضا في تحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. ويتسم النهوض بإدارة المراعي، والمرتفعات، ومصايد الأسماك بأهمية حاسمة لأن قسما كبيرا من الفقراء في الإقليم الفرعي يعتمد على هذه الموارد كمصدر للرزق.

مجالات الأنشطة

التنمية المجتمعية وبناء المؤسسات – سيواصل الصندوق، بالاستناد إلى خبرته في هذا الميدان، انخراطه في تيسير تشكيل المجموعات المجتمعية، والمنظمات القاعدية، والمؤسسات المحلية التي تستطيع تمكين الفقراء والعناية بأمر احتياجات موارد رزقهم، وسينصب التركيز الخاص في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا على المجموعات التي يمكن لها أن تيسر إدارة الموارد الطبيعية، مثل رابطات المنتفعين بالمياه، ورابطات المراعي، ومجموعات الصيادين، وما إليها. وتدعو الحاجة إلى إصلاحات مؤسسية لتوفير حقوق مضمونة في الموارد الطبيعية للمزارعين، والرعاة، والصيادين لتشجيعهم على توظيف الاستثمارات في تحسين هذه الموارد وإدارتها بصورة مستدامة على مدى فترة طويلة. ويعتبر انخراط هؤلاء ومشاركتهم الكاملة في برامج الصون والتنمية عاملا حاسما في تلبية تلك الأهداف. وسيجري تشكيل المجموعات وتدريبها لإدارة موارد الملكية المشتركة على نحو مستدام. كما سيجري الاهتمام بالمجموعات النسائية بالنظر إلى الدور الهام الذي يمكن أن تضطلع به في القطاعات الزراعية والريفية.

ترويج التكنولوجيات المناسبة للمناطق الحدية ومناطق

الأراضي الجافة – سيساند الصندوق برامج البحوث والإرشاد المتصلة بالمحاصيل العلفية، والثروة الحيوانية، وكفاءة استخدام المياه، والاعتبارات الاقتصادية – الاجتماعية ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص فإن الصندوق سيدعم البحوث المعنية بأصناف المحاصيل العلفية والنقدية القادرة على تحمل ظروف الجفاف، والملوحة، والتربة الرديئة. ومن بين الأولويات البارزة في هذا المجال دراسة جدوى التحول عن المحاصيل التي تتطلب كميات ضخمة من المياه، مثل قصب السكر، والقطن، والقمح، إلى محاصيل عالية القيمة وذات متطلبات أقل من المياه (مثل الأشجار). ومن بين العناصر الهامة أيضا التكنولوجيات المناسبة للاستعاضة عن زراعة الشعير بزراعة المحاصيل الرعوية في المناطق الحدية التي تدعو الحاجة إلى تنميتها كوسيلة لمنع حدوث المزيد من التدهور في قاعدة الموارد الهشة. ويقتضي الأمر أيضا تنفيذ مشروعات لأراضي الرعي على أن تغطي الحماية البيئية، وإحياء المراعي والثروة الحيوانية، وإدارتها، وتشكيل المنظمات المجتمعية. وبالنظر إلى أن النساء يظلمن بدور مهم في عدد من الأنشطة المتخصصة في ميدان الزراعة وتربية الحيوان، فإن من الواجب إرساء برامج لتدريبهن على التكنولوجيات الجديدة.

الاستثمارات الزراعية طويلة الأجل – لا مراء في أن تعزيز القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي هو من بين الوسائل المثلى للنهوض بموارد الرزق الريفية. وقد ثبتت فائدة ذلك للإنتاج الزراعي في مختلف أنحاء العالم، وليست بلدان إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بالاستثناء لهذه القاعدة. وبغية تعزيز القدرة الإنتاجية لقطاع الزراعة، ومن ثم تحسين موارد رزق فقراء الريف، فإن الصندوق سيساند الأنشطة الساعية إلى مساعدة المزارعين على الاستثمار في مزارعهم. ويشمل ذلك الاستثمار في التكنولوجيات التي تكفل توفير الماء وخفض تكاليف الإنتاج في المدى البعيد (مثل الاستعاضة عن الري السطحي بالري بالتنقيط وبالمرشحات)، وغرس الأشجار المثمرة المقاومة للجفاف، والاستثمار في إقامة السياجات لأراضي الرعي، وإنشاء المصاطب، وتسوية الأراضي، وغير ذلك.

المرافق الأساسية الريفية – ثمة إدراك متزايد بأن المرافق الأساسية الريفية، مثل مرافق الري ضيق النطاق، والطرق الريفية/الفرعية، وشبكات مياه الشرب، ومرافق الإصحاح، تشكل جزءا مهما من البيئة المواتية اللازمة لنجاح جهود الحد من الفقر. والآخر التضاعفي لمثل هذه الاستثمارات ضخم من زاوية زيادة النشاط الاقتصادي، والعمالة غير الزراعية، وبناء الأصول في القطاع الريفي. غير أنه بالنظر إلى أن الكثافة السكانية منخفضة عادة في المناطق الريفية، ولاسيما الأقاليم النائية والجبلية، فإن القطاعين العام والخاص يحجمان عن الاستثمار فيها بفعل انخفاض العوائد وارتفاع تكاليف الصيانة. وسيعمل الصندوق، بالتعاون مع حكومات الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، على

تعبئة الموارد من الجهات المانحة الأخرى لتمويل استثمارات المرافق الأساسية. وضمنا لدرجة عالية من الفعالية، فإن هذا التعاون سيبدأ منذ المراحل الأولى لصياغة المشروعات. وستحدد أشغال المرافق الأساسية وفقا لأولويات المجتمعات المحلية التي تسهم بهذه الأشغال نقدا أو عينا وتضطلع بمسؤولية صيانتها.

المؤسسات المالية الريفية – في الوقت الذي سيواصل فيه الصندوق العمل مع المصارف الرسمية للتنمية الزراعية في الإقليم الفرعي، فإنه سيزيد من مساندة المؤسسات المالية الريفية المجتمعية المتسمة بالافتقار الذاتي والاستدامة. وقد يتباين النموذج المؤسسي المخصص من بلد إلى آخر تبعا لاحتياجات وسمات المجتمعات المحلية المستهدفة. وفي بعض المناطق، فإنه يمكن اختبار النهج الابتكارية الرائدة لضمان صلاحية أي برنامج كامل قبل إطلاقه. وبصفة عامة فإن المؤسسات المالية الريفية ستحضر على اكتساب الاعتماد الذاتي المالي عبر تعبئة مواردها الذاتية. وقدر المستطاع فإن إعداد وتصميم الخطط سيشتمل على مشاركة الجهات المعنية منذ مرحلة الاستهلال. كما أن من المهم بناء قدرة المؤسسات المحلية على الاضطلاع بمسؤولية إدارة ومراقبة خطط القروض الصغيرة بعد اقفال المشروعات. وعلى الصندوق أن يسعى إلى العمل مع المنظمات المحلية أو الدولية غير الحكومية والهيئات الخاصة المتخصصة في تيسير تطوير هذه الخدمات الموجهة نحو الفقراء والقادرة على الإسهام في أنشطة التدريب، والمساعدة التقنية، وبناء القدرات. وستتضمن استراتيجية الصندوق للتمويل الريفي أيضا إجراء حوار سياسات مع الحكومات لمساندة إرساء إطار قانوني مناسب دعما للمؤسسات المالية المجتمعية اللامركزية والمستقلة.

تنمية المشروعات الصغيرة – وفي حين أن "عامل الجذب" إلى البلدات والمدن قوي، فإن قدرة القطاع الحضري على توفير العمل لأعداد هائلة من الشباب الريفي المهاجر محدودة. وبالإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى قلة إمكانات القطاع الزراعي الريفي على استيعاب المزيد من الأيدي العاملة، فإن من المهم العمل على ترويج الأنشطة الريفية غير الزراعية لتنويع مصادر دخل فقراء الريف. ويشمل ذلك إنتاج الألبان، وإنتاج المحاصيل الشجرية، والتجهيز الزراعي، وتسويق المدخلات والسلع الزراعية، وحوانيت الإصلاحات الصغيرة، والتصنيع، وغير ذلك. وستباين هذه الأنشطة وفقا لقاعدة الموارد، والمزايا النسبية، والطلب السوقي المحتمل في البلد المعني. وفي هذه الجهود، فإن أنشطة بناء القدرات والتدريب التقني/الحرفي ستكون من بين العناصر الأساسية لبرامج الصندوق، إلى جانب استهداف النساء والشباب الريفي من زاوية انخراطهم في المشروعات الصغيرة. ومن الواجب ربط تنمية المشروعات الصغيرة بتوفير الخدمات المالية الريفية،

حيث أن من المتعذر إنشاء مثل هذه المشروعات دون الحصول على التمويل. وستربط المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية أيضا بهذه الأنشطة ربطا وثيقا.

أشكال التنفيذ

وبغية التنفيذ الفعال لمجالات الأنشطة المذكورة أعلاه، فإن الصندوق يقترح اتباع النهج التالية وفقا لحالة كل بلد على حدة:

النهج البرنامجي عوضا عن المشروعات التقليدية – لعل من الأفضل، من زاوية الكفاءة، والإنتاجية، وتحقيق الأثر، أن يركز نهج الصندوق إزاء التنمية في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا على البرامج طويلة الأجل لا على المشروعات المنفردة، وعلى إطلاق مشروعات منفردة ضمن سياق البرامج. وستشجع البرامج طويلة الأجل الصندوق والجهات المانحة الأخرى على امتلاك منظور استراتيجي منسق طويل الأمد لأنشطتها في الإقليم الفرعي. كما أن مثل هذه البرامج ستسمح للصندوق بتوظيف موارده على نحو يتسم بالكفاءة التكاليفية، وتحقيق الوفور، واجتذاب المزيد من التمويل المشترك والجهات المانحة دعما للبرامج. كما أنها ستعزز من قدرة الصندوق على الانخراط في حوار سياسات طويل الأمد بشأن موضوعات البرامج، وعلى تحقيق أثر أكبر، كما هو مأمول، في الأجل البعيد. على أن مثل هذا النهج يتطلب تصميمات وخططا أشد مرونة.

الاستثمار في المشروعات الابتكارية والخطط الرائدة – سيواصل الصندوق، حيثما كان ذلك مناسباً، الاستثمار في المشروعات الابتكارية الملائمة للتكرار في بلدان أخرى. وبالنظر إلى أن المشروعات التي تشمل التنمية المجتمعية ومشاركة المستفيدين لاقت صعوبات أكبر في التنفيذ في الإقليم الفرعي، فإن على الصندوق أن يواصل استكشاف السبل الكفيلة بالتعجيل بوتيرة إنشاء المنظمات القاعدية على أساس رائد. ويمكن بعد ذلك انتقاء الخطط الناجحة وتكييفها للتنفيذ في بلدان أخرى حالما تثبت صلاحيتها واستدامتها في البلد الأصلي.

استهداف أشد المجموعات فقرا – ستسعى برامج الصندوق ومشروعاته إلى استهداف فقراء الريف في المناطق التي يتفشى فيها الفقر على نطاق واسع. ويشمل ذلك المزارعين في المناطق البعيدة (الجزائر، والأردن، والمغرب، والسودان، وسورية، وتونس، وتركيا واليمن على سبيل المثال)؛ وصغار المزارعين في المناطق المروية (مصر، ولبنان، واليمن) ومستجمعات المياه (الجزائر، والمغرب، وتونس، وتركيا)؛ وسكان المناطق الجبلية والنائية (الجزائر، المغرب، تركيا، اليمن)؛ والرعاة في الأراضي الرعوية (المغرب، وتونس، وسورية)؛ والأسر التي تترأسها النساء وشباب الريف العاطلين عن العمل في مختلف أنحاء الإقليم الفرعي.

النهج التشاركي – سيواصل الصندوق التماس مشاركة المجتمعات المحلية المعنية، بما في ذلك المنظمات القاعدية، والمجموعات النسائية، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإنمائية الأخرى، والمؤسسات الحكومية المحلية، والقطاع الخاص. وقدر المستطاع والمناسب، فإن من الواجب إشراك هذه المجموعات في مرحلتها تصميم المشروعات وتنفيذها على حد سواء.

بناء قدرات المؤسسات المحلية – تتطلب استدامة البرامج أن تكون المؤسسات المحلية قادرة على متابعة عملها وأنشطتها بعد انتهاء مشاركة الصندوق. ويقتضي ذلك تخصيص الموارد لبناء قدرات المؤسسات المحلية التي ينتظر أن تتولى إدارة الأنشطة البرامجية، وتقديم المساعدة التقنية لها.

تفويض المسؤولية إلى المستخدمين النهائيين ومشاركة القطاع الخاص – بالنظر إلى ضعف قدرة الحكومات، من حيث الميزانيات والموظفين، على مواصلة تقديم الخدمات للمجتمعات المحلية الريفية، فإن الصندوق سيساند الأنشطة التي تشجع على تفويض مسؤولية الخدمات الحكومية إلى المستخدمين النهائيين والقطاع الخاص. ويشمل ذلك الخدمات البيطرية، والتسويق الزراعي، وصيانة المرافق الأساسية الريفية (الطرق وإمدادات المياه) وإدارة مياه الري، والمراعي، ومستجمعات المياه، والغابات.

دمج المرأة في التنمية – سينصب تركيز نهج الصندوق الساعي إلى تعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين على إشراك المجموعات النسائية والريفيات الفقيرات المستهدفات في المشروعات الجارية والمقبلة على اختلاف أنواعها (التمويل الريفي، إنشاء المشروعات الصغيرة الريفية، التكنولوجيا الجديدة للأراضي الجافة، وغير ذلك). وقد قدم الصندوق بالفعل منحة تقنية لهذا الغرض وذلك لتعزيز قدرات موظفي المشروعات والنهوض بأداء المشروعات الجارية والمقبلة من زاوية خدمة النساء الريفيات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصندوق سيشتجع النساء على تنظيم أنفسهن ضمن منظمات مدنية بحيث يمكن لهن التعبير عن احتياجاتهن والسعي لإنفاذ حقوقهن.

مساندة برامج البحوث وبناء القدرات عبر منح المساعدة التقنية – سيسعى الصندوق إلى حشد المزيد من الموارد من غير القروض مثل منح المساعدة التقنية وذلك لتعزيز ومساندة استهلال البرامج وتنفيذها. وستستخدم هذه المنح لدعم أنشطة محددة في البرامج التي تحتاج إلى بحوث، أو مساعدة تقنية، أو أنشطة لبناء لقدرات، أو تقدير للأثر. ومن الأمثلة الطيبة في هذا الميدان السعي للحصول على منح لوضع خرائط انتشار الفقر في البلدان التي ينصب عليها التركيز، وهي خرائط بالغة القيمة في مساعدة الصندوق على تحديد جيوب الفقر ومن ثم توجيه أنشطته على نحو دقيق. كما سيسعى الصندوق إلى تعبئة موارد مالية لبحوث مخصصة ترمع إجراءاتها مراكز بحوث ذات

سجل طيب مثل المركز الدولي للبحوث الزراعية في الأراضي الجافة، ومعهد بحوث السياسات الغذائية الدولية، والمركز العربي لدراسات المناطق الفاحلة والأراضي الجافة. وبالنظر إلى أن الجوانب الاقتصادية-الاجتماعية للدخل والفقر تتطلب عناية أشد، فسيكون من الضروري للغاية إرساء تفاعل واسع مع الجامعات، ومعاهد بحوث السياسات، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في هذا الصدد.

ركائز خطة العمل

تستند خطة عمل الصندوق على أربعة عناصر هي: حوار السياسات، وعلاقات الشراكة الاستراتيجية، وإدارة المعارف، وإدارة الأثر. وعلى نحو ما هو معروض أدناه، فإن استراتيجية الصندوق في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا تعتمد بقوة على العناصر المذكورة.

حوار السياسات – يمكن للصندوق، عبر مشروعاته وبرامجه، وعلاقات الشراكة مع الجهات المانحة والمعنية الأخرى، وخبرته في العمل مع فقراء الريف، أن يضطلع بدور حفزي عبر الانخراط في حوار سياسات مفيد مع الحكومات في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا. وإلى جانب القدرة التي يوفرها الصندوق عبر البرامج التي تحظى بمساندته، فإنه يرمي إلى المشاركة بنشاط أشد في مساندة الحكومات على خلق بيئة سياسات مواتية للحد من الفقر الريفي. وفي العديد من البلدان، فإن قيود السياسات هي في غالب الأحيان العقبة الرئيسية الكأداء أمام تمكين فقراء الريف والنهوض بأحوالهم. ولذلك، فإن الصندوق سيعزز من دوره في ميدان السياسات لتلبية احتياجات الفقراء بطريقة مستدامة.

وبالنسبة للإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا ككل، فإن أهم الموضوعات المطروحة لحوار السياسات المناصرة للفقراء هي التالية: (أ) إرساء إطار قانوني وتنظيمي مناسب لمساندة المنظمات القاعدية والمؤسسات المجتمعية المحلية، بما في ذلك، خطط القروض الصغيرة، ومجموعات المستخدمين المعنية بإدارة الموارد الطبيعية؛ (ب) اللامركزية ونقل المسؤولية والسلطة المالية إلى المنظمات المجتمعية، مع الاسترداد التدريجي لتكاليف الخدمات الموفرة؛ (ج) تصميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين واستقطاب التأييد للمجموعات النسائية؛ (د) تحسين استهداف أنشطة التخفيف من وطأة الفقر الريفي بحيث تصل إلى المجموعات الأشد فقرا وتسهم في تمكينها؛ (هـ) ترويج الحقوق المضمونة لحيازة الأراضي للمستخدمين فيما يتصل بالموارد الطبيعية (المراعي، المياه، مصائد الأسماك، وما إليها).

علاقات الشراكة الاستراتيجية – وبالنظر إلى قلة الموارد المالية للصندوق بالمقارنة مع التحدي الهائل الذي يطرحه الفقر الريفي، فإنه سيسعى بنشاط إلى التماس فرص استراتيجية أو البناء عليها لتحقيق التكامل والتضامن مع

البرامج والجهات الفاعلة الأخرى. وقد تتخذ علاقات الشراكة هذه شكل التمويل المشترك أو التمويل الموازي، أو قد تعني انخراط الصندوق في حوار السياسات وإدارة المعارف. وبالنظر إلى المشكلات الخطيرة التي يواجهها الإقليم الفرعي فيما يتعلق بالتصحر وتدهور الأراضي، فإن الصندوق سيسعى إلى علاقات شراكة مع الآلية العالمية والمرق العالمي للبيئة. وفي حين أن الصندوق يركز على الزراعة والأنشطة المجتمعية في مشروعات إنمائية على مستوى المناطق، فإن المؤسسات الأخرى قد تساند التنمية الواسعة للمرافق الأساسية أو تستثمر في التعليم والصحة، وهي عناصر بالغة الأهمية للتنمية الريفية في الإقليم الفرعي.

والمؤسسات الرئيسية متعددة الأطراف التي يمكن تعزيز علاقات الشراكة معها في الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا هي البنك الدولي، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومصرف التنمية الآسيوي، ومصرف التنمية الأفريقي، والهيئة العربية للاستثمار والتنمية الزراعية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. ومن زاوية المساعدة الثنائية ترد المساعدات من حكومات فرنسا، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، وسويسرا. وسيجري استكشاف إمكانيات التعاون مع الاتحاد الأوروبي والحكومة الأسبانية بالنظر إلى مصالحيهما المشتركة في الإقليم الفرعي.

إدارة المعارف – أرسى الصندوق، عبر انخراطه الواسع في الإقليم الفرعي الذي يعود إلى أكثر من ٢٠ عاما، ومن خلال علاقات الشراكة مع الجهات المانحة الأخرى، قاعدة معارف عريضة ينبغي اقتسامها ونشرها. كما أنه يمكن للصندوق في المجالات التي ماتزال فيها الخبرات الإيجابية ذات طابع مؤقت، كما هو الحال في ميداني القروض الصغيرة والتنمية الريفية التشاركية، أن يجني منافع هائلة من التعلم من الآخرين وإضافة المزيد إلى ما لديه من معارف.

وفي الإقليم الفرعي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا، يعترم الصندوق التركيز على مايلي: (أ) الإغناء المتبادل مع البلدان والبرامج الأخرى لاستقاء الدروس من الخبرات واقتسامها؛ (ب) حلقات العمل والندوات التدرسية التي

تجمع بين الجهات المعنية بهدف اقتسام المعارف ونشر الاستنتاجات عن الفقر الريفي وسبل معالجته؛ (ج) المنح لتمويل البحوث المتعلقة بموضوعات إقليمية مناسبة (مثل البحوث الزراعية الخاصة بالأراضي الجافة، وتقدير أثر السياسات، وما إلى ذلك)، ونشر الاستنتاجات في مختلف المنتديات والمنافذ الإعلامية، بما في ذلك شبكة الإنترنت. ويعتبر التقدير الجاري لأثر المنح السابقة للمساعدة التقنية مثلا جيدا على إدارة المعارف في الإقليم الفرعي، بالنظر إلى أنه يرمي إلى تحديد الدروس العامة المستخلصة من البحوث السابقة للاستفادة منها في تصميم البرامج المقبلة.

إدارة الأثر – وبغية تعزيز الأثر، فإن الصندوق سيقوم بمايلي: (أ) استكشاف السبل لتوسيع المشاركة في تنفيذ المشروعات والإشراف عليها؛ (ب) إطلاق منح مساعدة تقنية لمساندة تنفيذ المشروعات وتدعيم الأنشطة التي تحجم الحكومات عن الاستثمار فيها (مساندة تنمية المجتمع المدني، وتعميم الاهتمام بقضايا التمايز بين الجنسين، وما إلى ذلك)؛ (ج) الانخراط في المزيد من حوار السياسات والمفاوضات طويلة الأجل مع الحكومات بشأن الأساليب المثلى لمساعدة فقراء الريف؛ (د) التركيز على مشروعات التنمية التشاركية التي تتمتع بإمكانات أفضل للاستدامة ولتولي المستفيدين لأمرها؛ (هـ) الانخراط في أنشطة بناء القدرات ومنح المساعدة التقنية على مدى دورة المشروعات لتنشيط التنمية وتعزيز قدرة المؤسسات المحلية.

وفي حين أن من العسير قياس أثر الصندوق السابق، فإنه ستبدل المزيد من الجهود في البرامج المقبلة لتقدير أثر المشروعات الإنمائية على المستفيدين والتعلم من الدروس المستفادة. ويمكن تحقيق ذلك عبر مايلي: (أ) إجراء عمليات تقييم تستند إلى المعلومات المرتدة من المشاركين والمستفيدين؛ (ب) إجراء مسح انثروبومترية، ومسوح للدخل والإنفاق، ومسوح كمية أخرى لقياس مؤشرات محددة (الغلات، استخدام المياه، المخزونات السمكية، وما إلى ذلك)؛ (ج) مراقبة تحولات السياسات وتطور المؤسسات المحلية وقدرتها على الإمساك بزمام عملية التنمية؛ (د) العمل بصورة وثيقة مع الجهات المعنية الأخرى في المجتمع الإنمائي لتطوير أدوات ومؤشرات أفضل لقياس الأثر وإدارته.